

CCass,06/05/2009,703

| Identification | | | |
|---|---|---|-------------------------------|
| Ref 19527 | Juridiction Cour de cassation | Pays/Ville Maroc / Rabat | N° de décision 703 |
| Date de décision 20090506 | N° de dossier 1366/3/3/2006 | Type de décision Arrêt | Chambre Commerciale |
| Abstract | | | |
| Thème Maritime, Commercial | | Mots clés Saisie conservatoire sur navire, Mainlevée, Délai de dépôt, Cautionnement, Action au fond | |
| Base légale Article(s) : 7 - Convention de Bruxelles du 10 Mai 1952 sur la saisie conservatoire des navires | | Source مجلة المحاكم Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc المغربية | |

Résumé en français

La décision déclarant irrecevable l'assignation en paiement au vu de laquelle a été obtenue une mesure de saisie conservatoire remplacée par une consignation, justifie la saisine du Président du tribunal en sa qualité de juge des référé pour ordonner la mainlevée du cautionnement qui a substitué la saisie. Le défaut de saisine du juge du fond dans les 30 jours fixés par l'ordonnance de saisie conservatoire sur navire justifie la mainlevée de la saisie. Le retard apporté dans le dépôt d'une nouvelle assignation à la suite du prononcé de l'irrecevabilité de la demande initiale ,justifie la restitution du cautionnement remis en contrepartie de la mainlevée de la saisie et ne nécessite pas l'existence d'une décision définitive, la saisie étant fondée sur la prétention d'un droit de créance.

Résumé en arabe

- إن الحكم بعدم قبول طلب الأداء المرفوع إلى محكمة الموضوع لأداء دين أسس عليه الأمر بحجز السفينة، والذي تم استبداله بضمانة نقية مودعة، يجعل هذا الحكم لوحده كافيا للرجوع إلى محكمة الرئيس وهو ينظر بصفته قاضيا للأمور المستعجلة لرفع الحجز على الكفالة المودعة. - إن عدم رفع الدعوى إلى قضاء الموضوع داخل أجل ثلاثة أيام المحددة في الأمر الولائي الخاص بمنح الحجز التحفظي على الباخرة يعد من موجبات رفع الحجز. - التراخي في مباشرة إجراءات الطعن في الحكم القاضي بعدم القبول دعوى الاداء، أو إعادة الدعوى من جديد موجب لاسترجاع الكفالة المودعة ضمانا لمبلغ الحجز، لأن رفع الحجز، لا يتوقف على صدور حكم نهائي في الموضوع مادام الحجز قائما على شبهة المديونية.

Texte intégral

قرار عدد: 703، بتاريخ: 06/05/2009، ملف تجاري عدد: 1366/3/3/2006 و بعد المداولة طبقا للقانون . حيث يستفاد من وثائق الملف والقرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2006/6/13 في الملف عدد 1471/2005/4 تحت رقم 3229 أنه بتاريخ 2/11/2004 تقدم ربان الباخرة ميراك بمقال استعجالى الى السيد رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء بصفته قاضيا للمستعجلات عرض فيه أن المدعي عليها شركة وفاء للملاحة سبق ان استصدرت أمرا استعجاليا بحجز السفينة ميراك ضمانا لأداء مبلغ 73698.50 درهم موضوع الملف عدد 23492/4/04 بتاريخ 23/8/04 وأنه قدم طلابا استعجاليا بإيداع كفالة مالية في حدود مبلغ الحجز لفائدة المستصدرة له الى حين حصولها على سند تنفيذي، وأنه تنفيذا للأمر عدد 1409/2004 الصادر في 27/8/2004 أودع المبلغ بشيك تحت عدد 3184144 مسحوب على البنك المغربي للتجارة الخارجية كما هو ثابت من وصل الإيداع، وان الأمر القاضي بالحجز منح المدعي عليها اجل 30 يوما من تاريخ الأمر لاقامة دعوى في الموضوع، الا انه يبدو انها لم تقدم أي دعوى، طالبا لذلك الإذن له بسحب مبلغ الكفالة، وأجابت المدعي عليها أن المدعي عندما وضع الكفالة ببطها بتصور حكم نهائي، او اتفاق ودي، وأنها قدمت دعوى لزالت جارية طالبة رفض الطلب وفي 19/01/2005 أصدر قاضى المستعجلات الاذن للمدعي سحب مبلغ الكفالة، استأنفت المدعي عليها فايده محكمة الاستئناف التجارية بقتضى قرارها المطعون فيه. في شأن الوسيطين الاولى والثانية المجتمعين : حيث تعيب الطاعنة القرار بخرق مقتضيات الفصل 7 من اتفاقية بروكسيل لسنة 1952 المتعلقة بتوحيد قواعد الحجز التحفظي على السفن وعدم كفاية التعليل، وتحريف الواقع، وانعدام الاساس القانوني، بدعوى ان القرار المطعون فيه اعتمد في تعلياته على ان اجل رفع دعوى الموضوع منصوص عليه في المادة 7 من اتفاقية بروكسيل لسنة 1952 المتعلقة بتوحيد قواعد الحجز التحفظي، والتي اكدت في الفقرة 4 منها على انه في الحالات المشار اليها في الفقرتين السابقتين اذا لم ترفع الدعوى في الميعاد المحدد فان للمدعي عليه ان يطلب رفع الحجز او اعفاء الكفيل، وذلك بعد ان اعطت الفقرة الثالثة من تلك المادة للسلطة القضائية التي يقع بدورتها الحجز تحديد الميعاد الذي يجب على المدعي ان يرفع فيه دعوى الموضوع .." وهو تعليل أساء تطبيق مقتضيات الفصل السابع من اتفاقية بروكسيل فالمحكمة فاتها تسجيل ان نص المادة 7 المذكورة لا يعطي للمحجوز عليه الحق في طلب استرجاع الكفالة أو إعفاء الكفيل الا في الحالة التي تكون فيها المحكمة التي وقعت الحجز في دائرة نفوذها غير مختصة للبت موضوعا في النزاع. وبالرجوع للمادة المذكورة خاصة الفقرة الثانية والثالثة فإن رئيس المحكمة الذي يأذن بالحجز لا يجوز له مبدئيا تحديد ميعاد لرفع دعوى الموضوع الا إذا كانت المحكمة موقعة الحجز غير مختصة محليا للبت في النزاع وأجل 30 يوما هو أجل احتياطي لا يؤمر به الا إذا توافرت حالاته الشيء الغير وارد في النازلة ولم يكن للسيد رئيس المحكمة ان يحدد للطاعنة ميعادا لرفع دعوى في الموضوع طالما ان المحكمة المختصة هي بالدار البيضاء وهي التي يوجد بها محل إقامتها المعتمد ومركزها الاجتماعي وتبقى مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 7 المذكورة واجبة التطبيق.إضافة الى أنه بمراجعة الوثائق يتجلى ان الأجل المدعي عدم احترامه ليس منصوصا عليه في الكفالة إذ يتعلق الأمر بكفالة مالية لا بكفالة بنكية او خطاب ضمان، مما يكون معه القرار، قد حرر وقائع النازلة، وفي جميع الأحوال بمراجعة القرار فقد صدر في 27/8/2004 وليس 23/8/2004 ولم يحدد أعلاه لرفع دعوى الموضوع وبذلك حرر القرار المطعون فيه فحوى الوثائق الموازي لتحريف وقائع النازلة، كما ان القرار اعتبر ان أجل رفع دعوى الموضوع، لا يمنح الا بعد الأمر برفع الحجز او إرجاع الكفالة والحال ان أجل رفع دعوى الموضوع حدد في إطار الأمر بالحجز وليس في الأمر برفعه او بإرجاع الكفالة مما يعد تحريفا في فحوى الوثائق الموازي لتحريف الواقع، كما انه وب مجرد ان أقرت محكمة الاستئناف أنه لا يجوز للمحجوز عليه ان يتثبت بأجل رفع دعوى الموضوع الا إذا كان الحجز قائما تعين عليها البحث فيما إذا كان الحجز لزال قائما أو لا إبان تقديم المحجوز عليه طلب رفع الحجز أو اعفاء الكفيل المنصوص عليه في الفصل 7 من اتفاقية بروكسيل والتأكد من ان الحجز لزال قائما وأن دعوى الموضوع لم ترفع بعد قبل ان تستجيب للطلب. ولأنها لم تفعل وأيدت الأمر المستأنف بدعوى ان الطاعنة لم ترفع دعوى الموضوع داخل أجل 30 يوما المحدد في الأمر بالحجز بالرغم من اقرارها بعدم جواز التمسك بالأجل المذكور الا إذا كان الحجز قائما، ودون ان تمسجل ان الحجز قد تم رفعه رغم ثبوت رفعه

قبل انصرام الأجل المذكور يكون تعليها ناقصا . كذلك فالمحكمة مصدرة القرار اعتمدت في تعليها على " ان المحكمة التجارية بالدار البيضاء قد أصدرت حكما بتاريخ 14/7/05 في الملف عدد 6/2004-10480 قضى بعدم قبول طلب أداء مبلغ 73698 درهم "المطالب به والذي وقع الحجز من أجله وبذلك اعتمدت حكما قضى بعدم القبول لعيب في الحكم، وهو حكم ابتدائي لم يبلغ بعد ولم يصبح نهائيا، ويمكن إقامة دعوى جديدة طالما ان الحق لم يسقط، فتكون بذلك قد بنت قرارها مرة أخرى على تعليل ناقص مما يوازي انعدامه ويعرض قرارها للنقض. لكن حيث إن المحكمة لم تعتمد فقط إلى عدم احترام الطالب أجل 30 يوما لرفع دعوى الموضوع، وإنما استندت كذلك إلى وجود حكم قضى بعدم قبول الطلب الرامي إلى الحكم للطاعنة بطلباتها والمدلل به من طرفها وعللت قضاها إبان المحكمة التجارية بالدار البيضاء قد أصدرت حكما بتاريخ 14/07/2005 في الملف 10480/04/06 بعدم قبول طلب أداء المستأنف عليها لمبلغ 73698 درهم الذي تطالب به والذي أوقعته من أجله الحجز" وبتعليقها المذكور تكون قد أخذت بذلك الحكم معتبرة وعن صواب إن القرار برفع الحجز لم يشترط لاستمرار الكفالة صدور حكم نهائي وإنما حدده إلى حين البت في النازلة، والحكم قد بت في المنازعة غير أن الطاعنة تراحت عن القيام بإجراءات الطعن فيه، أو إعادة الدعوى وأن ما تدرع به من عدم تبليغها الحكم المذكور وعدم نهايته لا يقوم سببا كافيا لرفض طلب استرجاع الكفالة مادامت المطلوبة تمسكت به ولم تعمد الطاعنة إلى اتخاذ ما يجب للطعن في الحكم المذكور أو إعادة تقديم دعواها مما يكون معه القرار معللا بهذا الخصوص تعليلا كافيا وسليما، وما بالوسيتين على غير أساس. لهذه الأسباب قضى المجلس الأعلى برفض الطلب وإبقاء الصائر على رافعته. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : رئيسة الغرفة زبيدة تكلانتي رئيسا و المستشارين: بهيجة رشد عضوا مقررا وأحمد ملحاوي وعبد السلام الوهابي ولطيفة أيدى أعضاء و بمحضر المحامي العام السيد محمد صادق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي .